

أي مقارنة أمنية ومجتمعية لتجفيف منابع التطرف في تونس

«التعليب» الفكري والتواصل المباشر طريق الجماعات الإرهابية لاستمالة أتباع جدد



الإرهاب لن ينتصر

«تراجع» الدولة وتحسين الفرص مع أي أزمة تظهر على السطح للتقدم والقيام بعمليات من هذا النوع.

معالجة مبتورة

يتساءل مراقبون عن إستراتيجية تونس في مواجهة الإرهاب بينما تكثف الأجهزة الأمنية عملياتها الاستباقية لضرب حواضن هذه الجماعات، لكن بالموازاة مع ذلك تنكس العديد من الثغرات النقاش حول المعالجة المبتورة وضعف الأدوات التي مهدت لوقوع العديد من الشباب ضحايا لمثل هذه العمليات.

وتظل أبرز الحلقات المفقودة لفهم الطريقة التي استقطب بها الإرهابيون جيلا من الشباب مركزة على جانب الإحاطة الذي تعاني منه العناصر المغرور بها. وفي هذا الإطار يعلق ثابت بأن الجانب الروحي مهم في حياة هذه الفئة من الشباب التي يسهل استرجاعها، لكنه يحدس من خطر يواجهه تونس يتمثل في تحالف الإرهاب مع المنافيا.



ممنذ ثابت

ويقول ثابت لـ «العرب» إن «أخطر ما تواجهه تونس هو تحالف الإرهابيين مع مافيا الفساد المتغلغلة في كل خواصر الدولة». ويعني ذلك بحسب الخبير السياسي التونسي أن تعاطي الدولة مع الظاهرة الإرهابية يتفقد إلى بحث عميق في جميع الأليات المحركة أو الداعمة لها وعناصر الإسناد التي هي في الغالب تنهل من نفس المعين.

وتزايدت الحرب على مافيا الفساد في تونس مع كل الحكومات المتعاقبة تقريبا دون أن تنجح أي منها سواء في الكشف عن «الحيتان الكبيرة» المتغلغلة في كل القطاعات، بما أنهك المنظومة الاقتصادية، أو في الكشف عن تلك الناشطة على الحدود وتوازي في نشاطها بالسوق السوداء ما تقوم به تلك الديدان غير المكشوفة التي تنخر النسيج الاقتصادي من الداخل.

ويطرح الخبراء جانبا آخر لا يقل أهمية وهو أن تقوم الدولة بإعادة مراجعة والتعمق في خططها لمكافحة التطرف، ويتعلق ذلك بإعطاء حظ أوفر للعلوم الإنسانية بعد التهميش المتعمد لخبرجي هذا الاختصاص وحنان الوقت للاضطلاع بدورها. وتُضاف إلى ذلك إعادة العمل على دور الثقافة بما يساهم في خلق إطار ترفيهي للشباب اليائسين الذين تهددهم آفة الإرهاب في كل يوم وحين.

أمنية ناجحة وقادرة على تفكيك هذه الخلايا وضربها في المنشأ. وأكد الناطق الرسمي باسم القطب القضائي لمكافحة الإرهاب سفيان السليطي ارتفاع عدد «المحتفظ بهم» في عملية أكودة إلى 11 شخصا. وكشف في تصريح سابق لإذاعة موزايك المحلية أن المعتقل الأول اعترف بأنه كان على علم مسبق بالعملية وأنه عُرض عليه المشاركة في العملية. أما الطرف الثاني وهو القائم بشؤون المسجد فقد سهل للمجموعة الإرهابية الاجتماعات السرية. وتعيد مثل هذه التصريحات إلى الأذهان مسألة خطيرة تتعلق بالمساجد الخارجية عن سيطرة الدولة والتي لا تزال تمثل مراكز إيواء للعناصر المتشددة وتضطلع بدور إسناد في كل مرة تكشف فيها الفارق الشاسع وكيفية إدارتها.

واعترف وزير الشؤون الدينية أحمد عظيم خلال ندوة مغربية سابقا بوجود بعض المساجد الخارجة عن سيطرة وزارته رغم الجهود المبذولة باتجاه إخضاعها جميعا لسلطة الدولة. وقال حينها إن «تحو 4500 مسجد تخضع لإشراف الوزارة فيما يوجد عدد آخر من المساجد خارج السيطرة»، دون أن يقدم توضيحات كافية حول عدد هذه المساجد.

واتبعت المجموعات الإرهابية في تونس عدة تكتيكات تتلخص في خمس مراحل، الأولى الدعوة والدعاية، والثاني جس النبض والثالث الاغتيالات السياسية والضربات المركزة مجهولة الهوية، والرابع الكتمان الأمنية الوهمية والأزمة النافسة، وأخيرا مرحلة العمليات والانغماس، ومنها العملية التي قامت بها امرأة في أكتوبر 2018 بشارع الحبيب بورقيبة وقبلها العملية التي طالت حافلة الأمن الرئاسي في شارع محمد الخامس رغم الفارق الشاسع في تأثيراتها.

وتقول مصادر أمنية إن مرحلة الدعوة والدعاية ظلت متواصلة على مدى سنتين من عمر الثورة، غير أن تنظيم أنصار الشريعة ارتأى أن يبعث بالتوازي مع النزاع الدعوية والدعائية ذراعا مسلحة قوامها مجموعات صغيرة لا يتجاوز عدد الواحدة منها خمسة أشخاص من أجل جس نبض أجهزة الدولة من جهة للوقوف على مدى جاهزيتها وقدرتها على الصمود، وعموم المواطنين من جهة أخرى للتأكد من مدى استيعابهم لفكرة الجهاد والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية.

لكن المتأمل في جميع العمليات التي شهدتها تونس يتبين له أنها تحمل صبغة انتقامية غير أنها لا تخلو من تدبير وتخطيط محكمين، ما يعني أن هناك عقلا تنظيميا موحدا هدفا موحدًا، وبالتالي فإن لها هدفا موحدًا، يتمثل في الاستغلال الأمثل لفرات

سواء كان من الطبقات الميسورة أو من الشرائح الفقيرة». وأكد رضا كداس والدم الإرهابيين المتورطين في عملية أكودة صحة ما ذهب إليه ثابت وكشف عملية غسيل الدماغ، التي تمت في ظرف وجيز وحولت ابنه إلى متطرفين رغم أنهما يعيشان في ظروف ميسورة ولم يكونا بحاجة إلى أي نوع من الأدوات التي تسهل استقطابهما وخصوصا ماديا.

وقال كداس في تصريح لإذاعة جوهرة أف.أم المحلية «لاحظت تقريبا منذ حوالي الشهر تغييرا كبيرا طرا على ولدي اللذين كانا يعيشان بطريقة عادية لكنهما تحولوا فجأة إلى زاهدين في كل شيء».

انتقال مفاجئ

يفتح هذا المعطى الباب أمام سرعة انتقال الجماعات الإرهابية إلى خطتها التالية من عمليات الاستقطاب واستمالة أتباع جدد غير مكتسوفين لدى الأجهزة الأمنية ولا يخضعون لرقابتها، تُضاف إلى ذلك عملية التواصل وحلقات التكوين التي تتم بصفة مباشرة معهم. وتترك الخلايا المتشددة الناشطة في تونس أن الخناق يضيق عليها سواء تواصلها على مستوى شبكة الإنترنت أو بالمراقبة اللصيقة لعناصرها المشكوك فيها، لذلك تعتمد في كل مرة إلى اتباع أسلوب تضليل الأجهزة الأمنية، لكن ذلك لا يفي عنها طابع الارتباك وعدم إصابة أهدافها بدقة نظير ما تلقاه من معالجة

عامة. وفي هذا الإطار يعلق ثابت بقوله إن «الإجابات النمطية لا تفي بالحاجة من حيث الفهم العميق للظاهرة الإرهابية، فمسألة الفاقة الاجتماعية لم تعد مطروحة وبات الجميع مستهدفا

لماذا فشلت الاستراتيجية الأميركية تجاه داعش

وأشطن - يجبل إقرار أجهزة مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة بعجزها عن إنهاء «استطورة» داعش رغم الاستراتيجية التي تم اتباعها خلال السنوات الست الماضية بالآتكال على كادر مخصص من القادة المخضرمين في الصفوف المتوسطة، وشبكات سرية واسعة النطاق، وتراجع ضغوط مكافحة الإرهاب».

ومنذ القضاء على قائد التنظيم أبو بكر البغدادي وغيره من القادة البارزين في أكتوبر الماضي، قتل ثلاثة متشددين رجل أمن بينما جرح آخر، في محاولة لإثبات الوجود.

ويؤكد ميلر إن تنظيم الدولة الإسلامية نفذ في سوريا والعراق اغتيالات وهجمات بواسطة قذائف الهاون والعبوات الناسفة المصنعة يدويا «بوتيرة ثابتة». ومن ضمن هذه الهجمات عملية نفذت في مايو الماضي،

يسميه الخبراء بـ«التعليب الفكري» في ظرف وجيز لعناصر غير مصنفة لدى الأجهزة الأمنية، وهو ما يصعب عليها بالتالي عملية تعقبها وترصدها. ويرى المحلل السياسي التونسي منذر ثابت أن الحرب على الإرهاب لا تزال مستمرة بعناوينها المختلفة ورغم ما كشفته العملية الأخيرة من سيناريوهات كانت غير منتظرة لكنها متوقعة. وقال لـ «العرب»، إنه «يجب البحث في كل جديد تطرحه أي عملية تسجلها تونس ويجب فك جميع الرموز والعمل عليها لمزيد تطويق هذا الخطر الإرهابي الداهم».

وفسر ثابت ذلك بأن هناك معطى جديدا بات يميز تحرك الجماعات الإرهابية في تونس ويعتمد بشكل أساسي على عناصر غير منضوية ضمن شبكة بيانات الأجهزة الأمنية وبالتالي تصعب مراقبتها. وتلجأ التنظيمات الإرهابية في كل مرة يقع تضيق الخناق عليها ومراقبتها إلى تغيير أسلوب استقطاب ضحاياها من المغرور بهم، حيث لم تعد فرضية الفقر والفاقة الاجتماعية موضوع نقاش هذه المرة، ويبرز الدليل على ذلك من خلال ما كشفت عنه معطيات عملية أكودة.

وفي هذا الإطار يعلق ثابت بقوله إن «الإجابات النمطية لا تفي بالحاجة من حيث الفهم العميق للظاهرة الإرهابية، فمسألة الفاقة الاجتماعية لم تعد مطروحة وبات الجميع مستهدفا

بقضاء داعش حتى اليوم، حيث قال إن التنظيم المتطرف «أظهر مرارا قدرة على النهوض من خسائر فادحة تكبدها في السنوات الست الماضية بالآتكال على كادر مخصص من القادة المخضرمين في الصفوف المتوسطة، وشبكات سرية واسعة النطاق، وتراجع ضغوط مكافحة الإرهاب».

ومنذ القضاء على قائد التنظيم أبو بكر البغدادي وغيره من القادة البارزين في أكتوبر الماضي، قتل ثلاثة متشددين رجل أمن بينما جرح آخر، في محاولة لإثبات الوجود.

ويؤكد ميلر إن تنظيم الدولة الإسلامية نفذ في سوريا والعراق اغتيالات وهجمات بواسطة قذائف الهاون والعبوات الناسفة المصنعة يدويا «بوتيرة ثابتة». ومن ضمن هذه الهجمات عملية نفذت في مايو الماضي،

تقدم الظاهرة الإرهابية في كل مرة قراءة جديدة مع أي عملية تحصل في تونس على غرار عملية أكودة بولاية (محافظة) سوسة، حيث خلفت وراءها مجموعة من التساؤلات بدءا بالعناصر غير المكشوفة التي تم استقطابها مروراً بعملية الشحن السريعة والتواصل المباشر مع عناصر التنفيذ وأخيرا عند الدور، الذي تضطلع به الحواضن ومنها بعض المساجد، التي لا تزال خارجة عن سيطرة الدولة.

الحرس الوطني والاحتفاظ بهم جميعا ومباشرة قضية عدلية في الغرض موضوعها «الإشتباه في الانتماء إلى تنظيم إرهابي».

عودة إلى الوراثة

زاد الحادثان اللذان ترافقا في ظرف وجيز من منسوب التخوف من العودة إلى المربع الأول الذي عرفته تونس بعد الثورة وخصوصا بين 2011 و2015، حيث شهدت البلاد انفلاتا أمنيا ترك وراءه العديد من العمليات الإرهابية، التي أربكت جهود الدولة وكادت تعطل مسار التجربة الديمقراطية.

وفتح الوضع المضطرب، بعد تولى حركة النهضة الإسلامية الحكم في 2011، تونس أمام سيناريو أممي شديد التعقيد على العديد من المستويات لا تزال البلاد تعاني من ارتداداته إلى الآن، وخصوصا في ما يتعلق بالمساجد المنغلقة أو الخارجة عن سيطرة الدولة والتي وفرت ملجأ للعديد من العناصر التكفيرية.

وبالرغم من أن الظروف الحالية لا يمكن مقارنتها بما عرفته تونس في تلك الفترة، سواء على مستوى كثافة العمليات أو من ناحية نشاط أو سرعة تحرك هذه العناصر قياسا بطبيعة المجهود الأمني الذي لا يزال في مرحلة حرجة لاستعادة الثقة، إلا أنها تعتبر وفق خبراء ومحللين مؤشرا خطيرا يبعث على عدم الارتياح ويدفع إلى التكهّن بخطر إرهابي داهم.

وتجد المجموعات الإرهابية النشطة على الحدود التونسية أو تلك المتسللة من بؤر التوتر ملاذها في بعض المساجد التي لا تزال خارجة عن سيطرة الدولة. وجرت العادة مع كل عملية تكشف عنها الأجهزة الأمنية وتعد التحري في هوية المتورطين فيها أن يكون الضحية من الشباب الباحثين بسبب البطالة والظروف الاجتماعية الضاغطة والذين يسهل تحويلهم إلى عناصر إرهابية. لكن العملية الأخيرة كشفت معطى مهما تنفسي فيه هذه الوضعية ويتمثل في أن العناصر التي وقع استرجاعها تنتمي إلى عائلات مترفة ماديا، ما يعني أن كل الفئات غير محصنة للخلاص من شرك هذه الجماعات.

تعليب فكري

معطى آخر يتوجب التركيز عليه خلفته العملية الإرهابية الأخيرة ويتعلق بالعمل السري للتنظيمات الإرهابية وقدرتها على الاستقطاب والشحن أو ما

الحبيب مباركي
كاتب تونسي

تونس - يؤكد استمرار ظاهرة الإرهاب في تونس أنها لا تزال رهينة تقاطعات بين المسار السياسي المرتبك وعجز الدولة عن خوض معارك حقيقية لتحديد الحواضن الأساسية التي تعمل على تفريخ عناصر جديدة في كل مرة وتوقعها في شراكها، سواء في المساجد أو السجون وغيرها، بما أعطى حولا إضافة لهذه الجماعات لتعيد رسم تكتيكات جديدة في كل مرة يضيق فيها الخناق عليها نظير المجهود الأمني المركز. ويمثل ثالث العناصر غير المكشوفة وعملية الشحن وحواضن الإرهاب مدخلا مهما لمحاولة فهم ظاهرة التطرف واستبيان كيفية تغلغلها في النسيج المجتمعي التونسي وخصوصا في الفئة المغرور بها ومنها الشباب. ولكن أي مقارنة أمنية ومجتمعية يمكن اتباعها لاحتواء بذور التشدد الفكري باسم الدين؟

الخلايا النائمة تدرك أن

الخناق يضيق عليها سواء

تواصلها على مستوى

شبكة الإنترنت أو بمراقبة

عناصرها المشكوك فيها

ويبدو بالإمكان فهم طبيعة عمل الخلايا النائمة للتنظيمات الإرهابية كونها تعتمد في كل مرة إلى تغيير إستراتيجيتها للإيقاع بضحاياها من منفذي العمليات فإرضاء جملة من التعقيدات التي يصعب تفكيكها، بينما يتعاطم المجهود الأمني ويتعزز وفق مقاربات شتى تاتي في مقدمتها سرعة نشاط الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والعمليات الاستباقية المنظمة التي تقوم بها في محاولة للقضاء على هذه الجماعات وضربها في مقتل.

ويعد يومين فقط من العملية الإرهابية التي أودت بحياة رجل أمن وإصابة ثمان كُشفَت وزارة الداخلية مؤخرا أن «مصلحة التوقي من الإرهاب للحرس الوطني بولاية (محافظة) قفصة تمكنت من الكشف عن مخطط يهدف إلى تركيز إمارة إرهابية وإلقاء القبض على ثلاثة تكفيريين بعد أن تعددوا التأثير على إمام باحد المساجد بجهة القطار قصد استقطاب الفئات الشبابية». وباستشارة النيابة العمومية أذنت بإحالتهم على فرقة الأبحاث والتفتيش

